# التحديث وشرعية المؤسسات السياسية
# النظام الملكي الليبي:
# 1951 - 1969

محمد زاهي بشير المغيربي
قسم العلوم السياسية ـ جامعة قاريونس

## مقدمة

يحتل التطور العلمي والتقني مكانة مميزة في التحليل السياسي المقارن، فمن ناحية، نجد أن بعض الباحثين يعدهما عنصرا أساسيا في إحداث التغيرّ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ومن خلال منظور تاريخي، عدَّ هؤلاء الباحثون العلم والتقنية سببا جزئيا أو كليا لبعض التغيرات والتحولات الرئيسة والجذرية التي تعرضت لها المجتمعات البشرية مثل تركز القوة الاقتصادية والسياسية، وانخفاض مستوى المواجهة الايديولوجية وحدّتها، وبروز الظاهرة التكنوقراطية ونموها، وحلول المجتمع ما بعد الصناعي، وخلق المعرفة ونشرها على مستوى واسع، وتقارب البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية واندماجها في النظم ذات القاعدة التقنية المتشابهة، والاعتماد العالمي المتبادل، وأخيرا توازن الرعب النووي، ومن ناحية أخرى، تعرّض العلم الحديث وتطبيقاته للهجوم من العديد من النقاد الذين عدوه أصل كل الأمراض الاجتماعية المفترضة مثل الاغتراب، والامتثال، والعلمانية، المادية، وفقدان الحريات الإنسانية الحقيقية والخضوع للنظام (Brickman, 1981: 479).

ولكن، ورغم أهمية العلم والتقنية وتفاعلهما مع النظام السياسي، فإن هذه التفاعلات لم تنل اهتمام الدراسات «الامبيريقية» وتركيزها في حقل السياسة المقارنة. فعلى الرغم من أن نظريات التغير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي تضع التطورات العلمية والتقنية في موقع الصدارة، وعلى الرغم من أن السعي للحصول على المعرفة يعد إحدى الخصائص الرئيسة المحددة للنظم الصناعية الحديثة، على الرغم من ذلك

كله، فإنه من الملاحظ قلة الدراسات «الامبيريقية» التي تناولت هذه الظاهرة من منظور سياسي. فلو استثنينا أدبيات التنمية السياسية والتحديث التي تعاملت مع تأثير العلم والتقنية في إطار مفاهيم التصنيع والحضرية ووسائل الاتصال والإعلام الجماهيري، فإن حقل السياسة المقارنة لم يعط أولوية لدراسة المضامين السياسية وتقويمها للتقدم العلمي والتغير التقني (Brickman, 1981: 480).

ولقد تضافرت مجموعة من العوامل، بعضها يتعلق بالتطورات والتيارات الفكرية داخل حقل السياسة المقارنة ذاته، وبعضها الآخر متعلق بالتطورات في العالم المعاصر، تضافرت هذه العوامل لإبراز دور التغيرات العلمية والتقنية على البيئة الاجتماعية والاقتصادية للنظم السياسية. فمن ناحية، كان حقل السياسة المقارنة والنظم السياسية المقارنة بعد الحرب العالمية الثانية يشهد ثورة منهجية تهدف الى العمل على صياغة وتكوين النظريات العلمية المستندة على أساليب البحث العلمي ومناهجه والتحليل السياسي المقارن لأكثر من دولة أو منطقة من دول ومناطق العالم. ومن ناحية أخرى، وبعد حصول العديد من دول أفريقيا وآسيا على استقلالها عقب الحرب العالمية الثانية، أصبحت هذه الدول إحدى ساحات الصراع بين الشرق والغرب في أثناء الحرب الباردة، وبذا حازت هذه الدول على اهتمام الساسة والباحثين على حد سواء، وهكذا أصبحت الدول الجديدة بمثابة معامل لدراسة وتحليل ومحاولة فهم وتفسير التغير الاجتماعي والسياسي (Bill & Hardgrave, 1973: 43).

لقد أدت التطورات وأساليب البحث الجديدة في حقل السياسة المقارنة في الخمسينات إلى اتساع المجال الجغرافي لاهتمامات الدراسة لتشمل دول العالم الثالث بالإضافة إلى أوروبا الغربية والمناطق المرتبطة بها، ولقد أدى ذلك إلى استغراق علماء السياسة في دراسة التغيرات الضخمة التي شهدتها مجتمعات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية النامية. واحتضن علماء السياسة نظرية التحديث، وأصبحت السياسة المقارنة تُدْرَس في إطار ظاهرة التحديث وحلت مفاهيم الحداثة والتقليد محل مفاهيم أخرى كانت سائدة في حقل النظم السياسية المقارنة مثل الديمقراطية والأوليجاركية والدكتاتورية والليبرالية... وغيرها، وطغت المفاهيم الجديدة على معظم الدراسات السياسية في هذا المجال (Huntington,1971: 285).

وتهتم هذه الورقة بدراسة التأثيرات المختلفة للتغيرات التقنية والعلمية كما برزت في أدبيات التحديث والتنمية السياسية، وتحليل مدى انطباق ذلك على التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية خلال العهد الملكي في ليبيا (1951-1969).

وعلى وجه الخصوص، فإن هذه الورقة تركز على تأثير ظاهرة التحديث على مستوى المشاركة السياسية، ودرجة المؤسسية السياسية، وانعكاس ذلك على شرعية النظام الملكي واستقراره في ليبيا، وستحاول هذه الورقة دراسة هذه العلاقة من خلال افتراض أن عملية التحديث وما سببته من تغيرات في البنية الاجتماعية والاقتصادية والفكرية في المجتمع الليبي خلال الخمسينات والستينات، لعبت دوراً أساسيا في أزمة الشرعية وعدم الاستقرار السياسي التي ميزت النظام الملكي في ليبيا وبالذات في أواخر الستينات.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الورقة ليست دراسة نقدية شاملة لمفهوم التحديث والتنمية السياسية في الخمسينات والستينات حيث إن ذلك خارج إطار هذه الدراسة، إلا أن هذا لا يمنعنا من التأكيد على أن نظريات التحديث والتنمية السياسية وافتراضاتها كانت محل جدل ونقاش وحوار بين العلماء السياسيين، كما أن العديد من الدراسات النقدية المعبرة عن اتجاهات فكرية متعددة قد بينت الكثير من أوجه قصورها، وأثبتت عدم ملاءمة نظريات التحديث والتنمية السياسية بحيث يكون إطاراً شاملا ووحيدا لدراسة دول العالم الثالث (Higgott, 1983)، إلا أنه يجب الإشارة كذلك إلى أن بعض مداخل ومفاهيم وأبعاد نظرية التحديث والتنمية السياسية لعبت، ومازالت تلعب، دورا أساسيا في فهم وتفسير أزمات المشاركة السياسية والشرعية وحالات عدم الاستقرار السياسي التي تعرضت لها دول العالم الثالث.

## أولا: الأطار النظري

**مفهوم التحديث:** ـ تميزت نظريات التغير والتطور الاجتماعي، كما برزت في المجتمعات الغربية في القرنين التاسع عشر والعشرين، بالتركيز على أن ظاهرة التطور الاجتماعي والتنمية تعني الانتقال من المجتمع التقليدي بكل خصائصه ومظاهره إلى المجتمع الحديث بكل ما يمثله من تقدم ورقي، وبعبارة أخرى فإن هذا المدخل يفهم قضايا التخلف والتنمية من منظور الثنائيات المتضادة، والتي تتمثل في نوعين مختلفين من المجتمعات، أحدهما متخلف والآخر متقدم. وهذه الثنائيات ما هي الا نماذج وتصورات تم وضعها لتكون بمثابة أدوات ووسائل لوصف الأوضاع الاجتماعية وتحليلها التي يتميز بها كل مجتمع. الفرق الأساسي بين المجتمع الحديث والمجتمع التقليدي لدى معظم الباحثين في هذا المجال يبرز في القدرة المتزايدة للإنسان الحديث على السيطرة على بيئته الطبيعية والاجتماعية،

وتعتمد هذه السيطرة على اتساع مجال المعرفة العلمية والتقنية. فعالم الاجتماع ماريون ليقي (Levy) يرى أن المجتمع يعد حديثا بمقدار قدرة أفراده على استعمال مصادر غير عضلية لاكتساب القوة وزيادة جهدهم، أما عالم التاريخ سيريل بلاك (Black) فيرى أن المجتمع الحديث نتج عن تكيف المؤسسات التي تطورت تاريخيا مع الوظائف المتغيرة، والتي عكست زيادة لا مثيل لها في معرفة الإنسان بسبب الثورة العلمية التي مكنته من السيطرة على بيئته، أما عالم السياسة روستو (Rustow) فإنه يرى أن التحديث يتضمن زيادة القدرة على السيطرة على الطبيعة من خلال التعاون الوثيق بين الأفراد (Huntington, 1973: 286).

هذا التطور في سيطرة الإنسان على بيئته يعكس تطورا في اتجاهاته الأساسية وتوقعاته من بيئته المحيطة، إن الفرق بين الإنسان الحديث والإنسان التقليدي هو أساس الفرق بين المجتمع الحديث والمجتمع التقليدي. والإنسان التقليدي هو إنسان سلبي وخاضع، يتوقع الاستمرارية وعدم التغير في البيئة الطبيعية والاجتماعية، ولا يؤمن بقدرة الانسان على تغيير الطبيعة والمجتمع أو السيطرة عليها. أما الإنسان الحديث فيؤمن بإمكانية التغيير ويثق بقدرة الإنسان على التحكم في التغيير من أجل تحقيق أهدافه. (Bill & Hardgrave, 1973:44-50). لقد أدى اهتمام العلماء الاجتماعيين على مختلف تخصصاتهم بظاهرة التغير الاجتماعي والانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث، إلى التركيز على مفهوم التحديث بصفته الأداة أو العملية التي يتم من خلالها الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث، ولقد تعددت تعريفات هذا المفهوم إلا أن معظم هذه التعريفات تحدد المفهوم من خلال علاقة الإنسان بالتقنية....، ومن أبرز هذه التعريفات:

1 ـ التحديث بتضمن انتشار ما أطلق عليه أحد الخبراء اسم «الثقافة العالمية»، والتي تتميز باستنادها على التقنية المتقدمة، وروح العلم، والنظرة العقلانية للحياة، ومدخل علماني للحياة الاجتماعية، وأهم من ذلك كله، سيطرة الاعتقاد في المجال السياسي بأن الدولة القومية هي الوحدة الأساسية في الحياة السياسية (Pye, 1966 :3).

2 ـ التحديث يتطلب تحولات أساسية في الحياة السياسية وفي المجتمع عامة... فهو يتضمن تغيير وتحويل كل النظم التي ينظم الإنسان من خلالها مجتمعه ـ أي النظم السياسية والاجتماعية والفكرية والدينية والنفسية. (Halpernn, 1964: 173).

3 ـ التحديث يعني ازدياد سيطرة الإنسان على الطبيعة من خلال التعاون البشري، كما يتضمن تغييرات في اتجاهات الإنسان تجاه البيئة المادية، وتجاه الناس الآخرين، وتجاه مفهوم الزمن نفسه (Rustow, 1968: 38).

إن سيطرة الانسان على بيئته الطبيعية والاجتماعية هي أحد الأسس الرئيسة لمفهوم التحديث، ومن هذا المنطلق يمكن تحديد ثلاثة أبعاد للعملية التحديثية: ـ تقني وتنظيمي وسلوكي. ويتضمن البعد التقني ظاهرة التصنيع ويفرق بين المجتمعات الصناعية وغير الصناعية، أما البعد التظيمي فيعكس التنوع والتخصص حيث يتم التمييز بين المجتمعات البسيطة والمجتمعات المركبة.

وأخيرا فإن البعد السلوكي يعني العقلانية والعلمانية والتفكير العلمي في مواجهة التقليد والتفكير الغيبي غير العلمي، وترتبط أبعاد التحديث بعدد محدد من التغيرات الاجتماعية مثل ازدياد الظاهرة الحضرية، وانخفاض مستوى الأمية، وانتشار وسائل الاتصال والإعلام واتساع درجة المشاركة السياسية ونطاقها (Bill & Hardgrave, 1973: 2 - 63).

**التحديث والتعبئة الاجتماعية**:ـالتغيرات البيئية السريعة المرتبطة بعملية التحديث (التصنيع، والحضرية، وارتفاع مستوى التعليم، وتقدم وسائل الاتصال والاعلام والمواصلات... وغيرها) وما يصاحبها وينتج عنها من تغييرات في القيم والتوجهات تؤدي إلى بروز ظاهرة اجتماعية حديثة أطلق عليها اسم التعبئة الاجتماعية، ويشير مفهوم التعبئة الاجتماعية بصفة عامة إلى عملية خلق وعي جديد، وتعلم قيم، وتوجهات جديدة وضرورية لتحقيق أهداف معينة ومحددة. وكما يرى كارل دويتش فإن التعبئة الاجتماعية هي «العملية التي يتم من خلالها تداعي وانهيار مجموعة أساسية من الارتباطات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التقليدية، يصبح الأفراد بعدها جاهزين لاستيعاب أنماط جديدة من التنشئة والسلوك» (Deutsch, 1961: 494).

ويرى دويتش أن التعبئة الاجتماعية هي التعبير الذي يدل على عملية التغيير العامة التي تحدث لأعداد كبيرة من السكان في البلاد التي تنتقل من طرق حياة تقليدية الى طرق حياة حديثة، وأن هذه التغييرات متلازمة مع أوضاع تاريخية معينة ومراحل محددة من التنمية الاقتصادية (Deutsch, 1961: 494) ويقدم لنا دانيال ليرنر من خلال كتابه «انقضاء المجتمع التقليدي» نموذجا كلاسيكيا لعملية التحديث ويرى

ليرنر ان التطور العلماني للمجتمع المشارك يتشكل من خلال مراحل منتظمة ومتسلسلة تبدأ بانتشار الظاهرة الحضرية، ثم انخفاض نسبة الأمية، فانتشار وسائل الاتصال والإعلام الجماهيري، حتى تصل إلى المشاركة السياسية، ويقول ليرنر:

> «إن الظاهرة الحضرية (الانتقال من الريف الى المدينة) تكون هي البداية، حيث انه في المدن فقط تطورت وتمت مجموعة المهارات والموارد التي تميز الاقتصاد الصناعي الحديث، وفي هذا الإطار الحضري تنمو الخصائص الأخرى التي تميز المرحلتين التاليتين ـ انخفاض مستوى الأمية، ونمو وسائل الاتصال والإعلام. وتوجد علاقة قوية متبادلة بين المرحلتين، فانخفاض مستوى الأمية يطور وينمي وسائل الاتصال والإعلام التي تعمل بدورها على نشر القدرة على القراءة والكتابة وخفض مستوى الأمية. ولكن تاريخيا، يلعب انخفاض مستوى الأمية الدور الأساسي في المرحلة الثانية. فالقدرة على الكتابة والتي يكتسبها في البداية عدد قليل من الأفراد تؤهلهم لأداء الوظائف المختلفة والمطلوبة في المجتمع الذي يمر بعملية التحديث. وفي المرحلة الثانية، عندما تكون تقنيات التنمية الصناعية في مرحلة متقدمة، يبدأ المجتمع في إصدار الصحف وإنشاء شبكات الراديو والأفلام السينمائية بشكل موسع. وهذا بدوره يزيد من سرعة انتشار القدرة على القراءة والكتابة. ومن خلال هذا التفاعل تنمو مؤسسات المشاركة (التصويت) والتي نجدها في المجتمعات الحديثة المتقدمة» (Lerner, 1958: 60).

التعبئة الاجتماعية التي تتعرض لها فئات متزايدة في المجتمع تؤدي إلى زيادة سريعة في قدرات وحاجات ورغبات وتوقعات هذه الفئات، والمحصلة الطبيعية لذلك أن هذه الفئات التي تمت تعبئتها وأصبحت تشعر بقدراتها وأهميتها ستحاول المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بأساليب وطرق ربما لا تكون متسقة مع الأساليب والطرق والمعايير التقليدية السائدة، ومن الملاحظ ان حاجات الفئات الجديدة وتوقعاتها تزداد بشكل أسرع من قدرة ورغبة النخب والمؤسسات التقليدية على الاستجابة لها بشكل مرض. وهذا يؤدي بالضرورة إلى وجود فجوة بين

توقعات الفئات الجديدة وطموحاتها، وبين الفرص المتاحة لهم لتحقيق هذه التوقعات والطموحات (Huntington, 1968: 53 - 54).

**التحديث والمشاركة السياسية:** - إن الفجوة بين التوقعات وفرص تحقيقها والتي تخلقها عملية التحديث والتعبئة الاجتماعية تبرز بشكل واضح في دول العالم الثالث التي تمتاز بقدرات مؤسسية منخفضة، ونظرا لعجز المؤسسات التقليدية عن استيعاب وتلبية مطالب وطموحات الفئات الجديدة، فإن هذه المؤسسات تفقد شرعيتها لدى هذه الفئات الجديدة، ولقد كان هنتنجتون أحد الذين تعاملوا مع هذه المشكلة بشكل مكثف وموسع، وذلك من خلال دراسته للعلاقة بين المشاركة السياسية والمؤسسية السياسية، ويرى هنتنجتون أن استقرار النظم السياسية من عدمه يتحدد من خلال طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين. المشاركة السياسية هي نتاج للعمليات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بعملية التحديث. وتأثير التحديث على الاستقرار السياسي ينعكس من خلال التفاعل بين التعبئة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية بين الاحباط الاجتماعي وفرص الحركية غير السياسية، وبين المشاركة السياسية والمؤسسية السياسية. وعبر عن ذلك من خلال تقديم مجموعة من العلاقات (Huntington, 1968: 45 - 55):

$$\text{الإحباط الاجتماعي} = \frac{\text{1 - التعبئة الاجتماعية}}{\text{التنمية الاقتصادية}}$$

$$\text{المشاركة السياسية} = \frac{\text{2 - الاحباط الاجتماعي}}{\text{فرص الحركية}}$$

$$\text{عدم الاستقرار السياسي} = \frac{\text{3 - المشاركة السياسية}}{\text{المؤسسية السياسية}}$$

ويرى هنتنجتون أن حالات العنف وعدم الاستقرار التي ميزت العالم الثالث خلال الخمسينات والستينات هي نتاج للتغير الاجتماعي والتعبئة السريعة لفئات جديدة نحو المشاركة في العملية السياسية دون أن يصاحبها تطوير المؤسسات السياسية بصورة تستوعب هذه الفئات....، ويقول هنتنجتون:

«لكي يحتفظ المجتمع بمستوى عال من الإحساس بالانتماء والارتباط بالجماعة، فإن اتساع المشاركة السياسية يجب ان يصاحبها نمو وتطور مؤسسات سياسية قوية ومركبة ومستقلة. ولكن تأثير اتساع المشاركة السياسية عادة ما يكون سلبيا على المؤسسات السياسية التقليدية، ويعيق تطور مؤسسات سياسية حديثة، التحديث، والتعبئة الاجتماعية، بصفة خاصة، تنتج الانهيار السياسي ما لم يتم اتخاذ الخطوات اللازمة للتقليل من تأثيرها على الوعي السياسي والمشاركة السياسية، ومعظم المجتمعات، حتى تلك التي تمتلك مؤسسات سياسية تقليدية مركبة وقادرة على التكيف، تعاني من فقدان المجتمع السياسي وانهيار المؤسسات السياسية خلال المراحل الحادة من عملية التحديث». (Huntington, 1968: 58 - 86)

وكما يرى هنتنجتون، فإنه لا يمكن الحفاظ على الاستقرار السياسي إذا لم يصاحب التوسع في المشاركة السياسية تطوير وبناء مؤسسات سياسة قوية ومركبة ومستقلة وقادرة على التكيف، ونظراً لأن زيادة مستويات التحديث (ارتفاع مستوى الحضرية، وزيادة متوسط الدخل، وارتفاع مستوى التعليم) تؤدي عادة إلى زيادة مستويات المشاركة، فإن من أهم المشاكل التي تواجه المجتمعات التي تمر بمرحلة التحديث هي كيفية استيعاب المشاركة الجماهيرية وتنظيمها في العملية السياسية، ومن ناحية أخرى فإن هنتنجتون يرى أن التحديث في جانبه السياسي يتضمن عدة متغيرات وهي: (Huntington, 1968: 34 - 35).

1 ـ **عقلنة السلطة**: ويعني بذلك إحلال سلطة سياسية علمانية قومية موحدة محل العدد الكبير من السلطات السياسية التقليدية الدينية والعائلية والاثنية، وهذا يعني تطبيق معايير الكفاءة على الأمور والمجالات الحكومية والسياسية، ومن ناحية أخرى، فإن «عقلنة» السلطة ترتبط بنفسيات الأفراد إلى جانب ارتباطها بالمؤسسات، فهى تتضمن من الناحية النفسية شعور الافراد بأن الحكومة في متناول أيديهم، وليست خاضعة للطبيعة، أو مستمدة من عند الله.

2 ـ **تمايز الوظائف والبنى السياسية وتخصصها** : ـ يرى هنتنجتون على المستوى المؤسسي ـ أن التحديث السياسي يتضمن برزو وظائف سياسية جديدة متمايزة ومتنوعة، وتطوير بنى متخصصة لأداء هذه الوظائف، ونتيجة لهذه التغيرات

البنيوية والمؤسسية، فإن البيروقراطيات والتنظيمات السياسية تصبح أكثر تعقيدا وانتظاما، ويصبح الوصول إلى المناصب والقوة السياسية استنادا على أسس الكفاءة وليس عن طريق الوراثة أو أي أنماط تقليدية اخرى.

3 ـ **المشاركة السياسية**: ـ وهي تمثل المتغير الثالث للتحديث السياسي عند هنتنجتون، فما إن تحدث عملية التحديث العامة حتى تزداد درجة مشاركة الفئات الجديدة في النشاطات السياسية، وكما يقول هنتنجتون فإن «اتساع المشاركة في السياسة، قد يعزز من سيطرة الحكومة على الأفراد كما يحدث في النظم الشمولية، أو قد يؤدي إلى تدعيم سيطرة الأفراد على الحكومة كما يحدث في بعض النظم الديمقراطية، ولكن في كل الدول الحديثة، يصبح المواطنون منخرطين مباشرة في الشؤون الحكومية ويتأثرون بها». ويؤكد هنتنجتون أنه يجب ألا نفترض أن «عقلنة» السلطة وتمايز وتخصص الوظائف والبنى السياسية، واتساع رقعة المشاركة السياسية تصاحب بصورة آلية المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتحديث، فالتغير الاقتصادي والاجتماعي قد يحدث في غياب التغير السياسي المعزز له، مما قد يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، والبديل لذلك أن يقوم النظام السياسي بجهد واع ومتعمد لانشاء متغيرات التحديث السياسي وتطويره، أي من خلال تطوير النظام السياسي وتنميته، ورغم ارتباط مفهوم التنمية السياسية بالتحديث السياسي، فإن هذا المفهوم قد يرتبط بأي نظام سياسي حديث أو تقليدي، قديم او معاصر، وفي هذا الاطار يقدم هنتنجتون متغيرين مستقلين، هما نطاق أو مجال التأييد ومستوى المؤسسية. ويرتبط نطاق أو مجال التأييد بدرجة استعداد الأفراد ـ ليس فقط لطاعة القوانين ـ ولكن لتأييد هذه القوانين أيضا، أما المؤسسية السياسية فتعني العملية التي تكتسب من خلالها التنظيمات والاجراءات السياسية قيمتها واستقرارها بين الأفراد والجماعات وتصبح قادرة على تحقيق التوقعات السياسية (Tullis, 1973: 55).

وكما يرى هنتنجتون، فإن المشكلة السياسية الأساسية في مجال التنمية السياسية هي تخلف نمو المؤسسات السياسية وتطورها عن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، ويعتمد نمو أي نظام سياسي على العلاقة بين المؤسسية السياسية وبين المشاركة السياسية. فكلما زاد مستوى المشاركة السياسية فلابد من زيادة قدرة المؤسسات السياسية على استيعاب التغيير حتى يمكن ضمان الاستقرار واستمراريته، ولكن تستطيع أي سلطة أن تواجه بفعالية تحديات عملية التحديث، وأن تواجه المطالب الخاصة بتوسيع رقعة المشاركة، فإنه يجب ان يكون لديها الارادة والقدرة على

الخلق والاستيعاب، وكذا المحافظة على التحولات الاجتماعية المستمرة، فالعامل الأساسي في عملية التنمية السياسية هو العلاقة بين قدرة النظام والمطالب التي تأتيه من البيئة المحيطة. وقد تكون هذه القدرة إيجابية (الاستجابة لمطالب المشاركة)،أو سلبية (للقمع وإلعسف السياسي) (Bill & Hardgrave, 1973: 79).

والتنمية السياسية معرفة في إطار العلاقة التناسبية بين المطالب وقدرة النظام قد تتطلب وجود فجوة دينامية بين هذين المتغيرين، وتحدد هذه العلاقة من خلال افتراض أن مطالب المشاركة هي أقل من قدرة مؤسسات النظام على الاستجابة، وأن ازدياد مطالب المشاركة تكون هي الدافع إلى الارتقاء إلى مستويات أعلى من المؤسسية السياسية، وهذا التفاعل بين القدرة والمطالب - بين المؤسسية والمشاركة - يعكس ويوضح عملية التنمية السياسية من خلال الفعل ورد الفعل بين هذين المتغيرين. فعملية التنمية السياسية هي عملية جدلية في جوهرها، فحالة عدم التوازن في المطالب يعمل من حيث هو حافز على زيادة قدرة النظام وتعزيزه، وهكذا فإن العملية تعني نوعا من التوازن الدينامي الذي يكون فيه عدم التوازن هو المحرك للتغيير، ولكن إذا تجاوز عدم التوازن حدا معينا فإنه يصبح من الصعب تصحيحه، فالمؤسسية المفرطة قد تؤدي إلى خلق نظام قمعي تعسفي ومطالب، المشاركة التي تكون أكبر من قدرة المؤسسات على استيعابها قد تؤدي إلى عدم الاستقرار والانهيار السياسي (Bill and Hardgrave, 1973: 79).

ويعتمد نجاح النظام السياسي في مواجهة تحديات التنمية على قدرته على توفير حد أدنى من الاندماج الأفقي والرأسي. فالاندماج الأفقي، وهو بناء الأمة، يعني خلق إحساس جديد بالانتماء لمجتمع موحد لدى أفراد الجماعة الذين لم يكن يجمعهم غالبا سوى الخضوع وسيطرة المستعمر، فكل سكان الدول الجديدة في أفريقيا وآسيا بعد الحرب العالمية الثانية يجب أن يحسوا بالانتماء إلى مجتمع قومي أكثر اتساعا وشمولا من الارتباطات القبلية والطائفية واللغوية والدينية الأولية، ولا يعني الاندماج الأفقي هجر كل مصادر الانتماء التقليدية، ولكن يعني ضرورة استيعابها في إطار الانتماء والهوية القومية، وقد تلعب الأيديولوجية السياسية دور العامل الذي يجمع بين عناصر التقليد والحداثة، وقد تكون هي الأداة التي تؤدي إلى خلق ثقافة سياسية جديدة تحتوي على قيم مشتركة، وأهداف موحدة، وحد أدنى من الاتفاق على شكل المؤسسات السياسية وطبيعتها. ولكن لا يمكن ضمان نجاح الاندماج الأفقي إلا بمدى نجاح الاندماج الرأسي (بناء الدولة) من حيث

المجال والعمق، فقدرة النظام السياسي على الخلق والاستيعاب، وكذا الاستجابة لمطالب المشاركة يتطلب وجود قنوات فعالة تربط بين النخبة والجماهير. فيجب أن تكون مؤسسات السلطة قادرة على خلق الثقة والإيمان بشرعيتها بين الجماهير، ويجب أن يكون لدى هذه المؤسسات القدرة على البدء بعملية التغيير والتحكم في اتجاهها وحدتها، وأخيرا يجب توفير قنوات للاتصال لكي يتمكن النظام من الاستجابة بنجاح لحالات التغير المستمرة، فيجب ألا يكون النظام السياسي متغيرا تابعا فقط في هذا العالم المتغير، بل يجب أن يمتلك الإرادة والقدرة على التدخل بنشاط وفعالية في بيئته المحيطة. ومن خلال المؤسسات السياسية الرسمية ومن خلال التنظيمات السياسية الأخرى يوفر النظام السياسي البنى القادرة على استيعاب الاعداد المتزايدة التي تطالب بالمشاركة، فنجاح عملية التنمية السياسية سيعتمد الى حد كبير على قدرة هذه البنى على اكتساب الشرعية والاستقرار، وعلى قدرتها على توفير مجال فعال للاستجابة المؤثرة.

**التحديث والشرعية والسياسية:** ـ إن خلق إحساس بالشرعية ـ كما يقول ايستون ـ هو إحدى الوسائل المهمة لتنظيم تدفق التأييد العام لصالح السلطات ونظام الحكم، والفرد قد تكون لديه أسباب عدة لطاعة السلطات والالتزام بقراراتها، ولكن أكثر أنواع التأييد استقراراً هو ذلك التأييد الناجم عن قناعة الفرد بأن من واجبه أن يقبل ويطيع السلطات، وأن يلتزم بقراراتها، وهذا يعني أنه يرى أن هذه المؤسسات تتطابق مع قيمه ومبادئه الأخلاقية، وتوجهاته، ومعتقداته السياسية. (Easton, 1965. 278) وشرعية النظام السياسي يمكن أن تستند على عدة مصادر: تقليدية، واجتماعية، واقتصادية، ودينية، وقومية، أو قدرة عامة على خلق الاعتقاد بأن نظام الحكم الحالي هو أفضل النظم، ولقد بيّن ايستون ثلاثة مصادر للشرعية ـ أيديولوجية، وهيكلية، وشخصية، والتي قد تعكس أنماط التأييد لأى نظام سياسي. (Easton, 1965: 287).

إن أزمات الشرعية التي تواجه النظم السياسية تكون عادة مصاحبة للتغير الاجتماعي السريع وما ينتج عنه من توترات وصراع بين التقليد والحداثة، وكما أوضح ليبست، فإن أزمة الشرعية هي أزمة التغيير، وجذورها يجب أن نبحث عنها في طبيعة التغيير في المجتمع الحديث، وفي طبيعة ظاهرة التقليد ذاتها. بعبارة أخرى، فإن أصل مشكلة الشرعية تنتج من كون التغير السياسي يتضمن إلى حد كبير ـ تأسيس وتأطير معايير وبنى وهياكل جديدة موجهة لتحقيق أهداف جديدة، والشرعية تعني مدى التطابق بين نظم القيادة التقليدية وبين مطالب ورغبات وطموحات الفئات الجديدة

للقيام بأدوار جديدة في إطار مؤسسات جديدة، وهذا يتطلب البحث عن العوامل التي تجعل المؤسسات السياسية متماسكة، وكيف يمكن تأسيس السلوك السياسي وتأطيره؟ وكيف تستطيع المؤسسات السياسية أن تمارس سلطتها تجاه أفراد المجتمع دون أن تعتمد في ذلك على القوة والإكراه فقط (Lipset, 1959: 69 - 105).

يتضح من هذا العرض أن أدبيات التحديث والتنمية السياسية تعطى صورة مترابطة عن الدور الذي يلعبه التطور العلمي والتقني في إحداث مجموعة من التغييرات في البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمعات البشرية، وما ينتج عن ذلك من مؤثرات على النظم السياسية واستقرارها، ويمكن توضيح العلاقة بين هذه المتغيرات في الشكل التوضيحي رقم (1).

## شكل رقم (1)

ويوضح لنا هذا الشكل أن شرعية النظام السياسي تتأثر سلبا وإيجابا بمدى استجابته للتغيرات التي تحدث في بيئته المحيطة، فعملية التعبئة الاجتماعية الناتجة عن

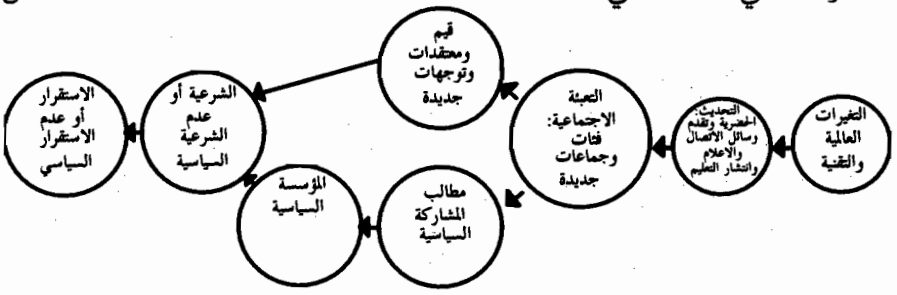


التحديث تفرز فئات وجماعات ذات قيم وتوجهات ومعتقدات حديثة، ولها طموحات وتوقعات ومطالب متزايدة، أهمها مطالب المشاركة السياسية، وبمدى توافق قيم ومعتقدات وتوجهات هذه الفئات الجديدة مع قيم ومعتقدات وتوجهات النخب والقيادات السياسية الحاكمة، وبمدى وجود مؤسسات وتنظيمات سياسية قادرة على استيعاب مطالب المشاركة وتأطيرها التي تتقدم بها الفئات الجديدة، وبمدى ذلك كله يكتسب النظام السياسي شرعيته وبالتالي استقراره. وسيتم في القسم الثاني من هذه الورقة تبيان كيف أن عملية التحديث التي تعرض لها المجتمع الليبي في الخمسينات والستينات، وما صاحبها من تغييرات في البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في ليبيا، كان لها تأثير رئيس على شرعية النظام

الملكي في ليبيا وما نتج عن ذلك من انتشار عدم الاستقرار السياسي خلال الستينات إلى أن انهار النظام الملكي بقيام الثورة في الفاتح من سبتمبر 1969م.

**ثانيا: التحديث وشرعية النظام الملكي في ليبيا 1951 - 1969م**

حتى قيام الثورة في الفاتح من سبتمبر 1969، كان الملك محمد إدريس السنوسي هو المصدر الرئيس للقيادة السياسية في ليبيا إلى جانب كونه زعيما لحركة دينية هي الحركة السنوسية. ولقد استمد الملك ادريس سلطته وشرعيته من الولاء التقليدي للحركة السنوسية، ومن نشاطاته الدبلوماسية خلال الحرب العالمية الأولى والثانية التي نتج عنها الاعتراف به على أنه أمير على برقة بعد الحرب العالمية الاولى، ولقد كانت سلطة الملك ادريس قوية ومستقرة في المناطق القبلية ـ مركز انتشار وقوة الحركة السنوسية. أما في المدن الكبيرة، وبالذات طرابلس وبنغازي ودرنة وغيرها، والتي كانت أكثر تأثرا بالتيارات القومية، فإن قيادة الملك إدريس تم قبولها مؤقتا لأسباب سياسية. (Khadduri, 1963: 54).

**التغير الاجتماعي وتدهور شرعية النظام الملكي**: ـ يتضح مما سبق ان التغير الاجتماعي يؤدي عادة إلى بروز فئات جديدة لها توقعات وطموحات ومطالب جديدة، من أهمها مطالب المشاركة في العملية السياسية، والحصول على مناصب، وأدوار مهمة في الحياة السياسية ويمكن إرجاع أساس التغير في المجتمع الليبي إلى اكتشاف النفط، فخلال فترة قصيرة لم تتجاوز عشر سنوات (1957 - 1967) ارتفع متوسط دخل الفرد من حوالي 50 دولارا إلى 1018دولارا، ولقد كانت الزيادة مذهلة، فعلى سبيل المثال كانت نسبة الزيادة بين عامي 1966 و 1967 حوالي 42٪ ومع حلول عام 1970 احتلت ليبيا الترتيب الرابع بين الدول المنتجة للنفط. (Tullis, 1973: 197).

هذه التحولات التي شهدها الاقتصاد الليبي صاحبتها تغيرات جوهرية في البنية الاجتماعية الليبية، فلقد أدت الظاهرة الحضرية (الانتقال من الريف إلى المدينة) إلى تغيرات رئيسة أخرى، فلقد زادت مطالب الاسكان والخدمات الصحية، كما أدت الى توسع وزيادة الفرص التعليمية، ولقد كان التقدم في المجال التعليمي واضحا ومؤثرا، فلقد زاد عدد تلاميذ المدارس من ثلاثة وثلاثين ألفا عام 1951م إلى مائة وسبعين ألفا عام 1965م، ولقد تضاعف هذا العدد خلال خمس سنوات فقط، ومع حلول 1970 فإن وجود حوالي ثلاثمائة ألف تلميذ في المدارس الليبية كان يعني أن

حوالي 85٪ من الأطفال الذين هم في سن الدراسة كانوا منخرطين في المدارس الليبية (Tullis, 1973: 197).

ومع نهاية الستينات كان تأثير النفط واضحا في المجتمع الليبي إلا أن الانتعاش الاقتصادي لم يتم توزيعه بصورة عادلة، حيث ان غالبية الليبيين لم يحصلوا على نصيب من الثروة النفطية، وهكذا، فبدلا من خلق السعادة والرضا، فقد أدى اكتشاف النفط إلى عكس ذلك تماما، لقد أدت عوائد النفط الى زيادة الدخل القومي كما أدت الى تطوير العديد من القطاعات وتنميتها، ولكنها في نفس الوقت أدت الى زيادة عمق التناقضات الاجتماعية، وخلقت العديد من التوترات الحادة، لقد حققت الزيادة في عوائد النفط الثروة والرفاهية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لحوالي 10٪ فقط من مجموع السكان، بينما ظل حوالي 70٪ منهم يصارعون لتوفير سبل الحياة من قطاع الزراعة المتداعي، إن المتوسط العام لدخل الفرد لا يعطى عادة الصورة الحقيقية لتوزيع الثروة في المجتمع بين القطاعات والفئات الاجتماعية المختلفة، وفي ليبيا، وخلال هذه الفترة، لم يتجاوز متوسط دخل قطاع الفلاحين خمسة وأربعين دولارا.(Rouleau, 1969: 26).

الظاهرة الحضرية أدت إلى زيادة عدد سكان المدن بشكل واضح، فبينما كان حوالي 80٪ من الليبيين يعيشون في الأرياف يمارسون مهنتي الزراعة والرعي فإنه بحلول 1967م كان ثلثا السكان في ليبيا يعيشون في المدن والمناطق الحضرية (Tullis, 1973: 199)، ونتج عن ذلك بروز فئات اجتماعية جديدة حصلت على فرص متزايدة من التعليم وزادت معلوماتها وتعرضت لأفكار وطرق تفكير جديدة. ولقد حدث هذا في الوقت نفسه الذي كان فيه النظام السياسي الليبي تحت سيطرة نخبة تقليدية ذات قيم وتوجهات مخالفة لقيم هذه الفئات الجديدة. وهكذا وبمرور الوقت، وبزيادة تأثير عملية التحديث، اتسعت الهوة بين النخبة الحاكمة والفئات والقوى الاجتماعية الجديدة، والتعليم والاختلاط بمجتمعات أخرى أنتجا نخبة متعلمة ناقمة، وصناعة النفط خلقت طبقة عمالية أحست بالغربة نتيجة لتدخل الحكومة في نشاطاتها النقابية، ومنعها من تكوين اتحادات عمالية، وكان الإحساس والشعور نفسه بين الطلبة وبين أفراد القوات المسلحة. وباختصار فإن جيلا جديدا قد خرج إلى الحياة الاجتماعية والسياسية متحمسا للقيام بدوره في المجتمع الليبي، وساخطا على انتشار الفساد الإداري والسياسي، ومصمما على تعديل وتصحيح سياسات النظام الملكي

ومساراته.

لقد تأثرت الحياة الاجتماعية في ليبيا بالتقدم التقني، وبانتشار ثقافات جديدة من مناطق مختلفة من العالم، إن بناء شبكة طرق تربط المدن بعضها ببعض وانتشار الظاهرة الحضرية وبروز طبقة متوسطة، ساهمت في انحلال المجتمع التقليدي وفي اضعاف الولاءات والانتماءات الدينية والقبلية، ولقد نتج عن ذلك انكماش القاعدة الشعبية للحركة السنوسية، وبالذات في برقة، وتدريجيا أدى ذلك إلى فقدان النظام الملكي للتأييد الشعبي (Shembesh, 1972: 69 - 70). وخلال عملية التحديث تم تعبئة فئات اجتماعية جديدة لها توقعات وطموحات ومطالب لم تجد الفرص لتحقيقها، ولقد كانت هذه الفئات والجماعات الجديدة تشعر بقدرتها وكفاءتها وأحقيتها في المشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية، وفي تولي مراكز القيادة والمسؤولية. وعندما خرجت هذه الفئات والجماعات إلى أرض الواقع السياسي فإنها لم تجد من القنوات التي تمكنها من تحقيق توقعاتها وطموحاتها ومطالبها في المشاركة السياسية سوى المظاهرات والاضطرابات وحالات الشغب وتكوين التنظيمات السرية. ويرجع ذلك إلى عدم وجود أي مؤسسات وتنظيمات رسمية علنية يمكن أن تستوعب هذه الفئات الجديدة. فنقابات العمال واتحادات الطلبة والتنظيمات السياسية كانت ممنوعة بحكم القانون، أما المؤسسات التشريعية الدستورية فكانت تسيطر عليها النخبة التقليدية، وتخضع انتخاباتها لسيطرة السلطة وتلاعبها.

إن عدم قدرة أو عدم رغبة النظام الملكي على مواجهة تحديات التحديث والتعبئة الاجتماعية ومتطلبات التنمية السياسية أدت إلى إحساس الفئات الجديدة بالغربة تجاه النظام الملكي، وهكذا فإن قيام النظام الملكي بمنع النشاطات والتنظيمات السياسية، وعجزه عن خلق بدائل مؤسسية تستوعب الفئات الجديدة التي تم تعبئتها اجتماعيا وسياسيا كانت أحد الأسباب الرئيسة لأزمة الشرعية وعدم الاستقرار السياسي التي عانى منها النظام الملكي في ليبيا. ومن ناحية أخرى فان اختلاف القيم والتوجهات والمعتقدات التي تحملها هذه الفئات الجديدة، وتناقضها مع قيم وتوجهات ومعتقدات النخبة الحاكمة ساهمت في تعميق أزمة الشرعية وعدم الاستقرار السياسي للنظام الملكي في ليبيا.

ومن هنا تأتي أهمية الدور الذي لعبته عملية التنشئة السياسية في بناء وتكوين الإطار الفكري والعقائدي لهذه الفئات الجديدة، وتأثير ذلك على شرعية النظام الملكي في

ليبيا.

## التنشئة السياسية وشرعية النظام الملكي في ليبيا: ـــ

يتم في المجتمعات الحديثة جزء كبير من التعلم السياسي في الفصل الدراسي، فمن خلال هذه المؤسسة تبذل المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء جهودا شاملة ومرسومة لتشكيل التوجهات السياسية للمواطنين الجدد، ففي الفصل الدراسي ومن خلال المقرر الدراسي والنشاطات الأخرى، يتم تشكيل الأفكار السياسية للصغار.(Dawson and Prewitt, 1969: 147). والتعليم مهم جدا، وأساسي لأي دولة، وتبرز أهميته من كونه أداة للتنشئة والتوحيد في وقت واحد، ودراسات التنشئة السياسية تشير إلى أن الأسباب الرئيسة للاهتمام بالتعليم هو خلق الاحساس بالهوية القومية، ولإيجاد فهم أفضل للنظام السياسي ومكوناته، ولإخراج مواطنين مخلصين وموالين، ولتعزيز مكانة وقوة النظام السياسي (Coleman, 1965: 225).

المقرر الدراسي يُعدُّ من أهم وسائل التنشئة السياسية في المدرسة، وعلى وجه الخصوص مقررات العلوم الاجتماعية والتربية الوطنية، وتبرز أهمية المقرر الدراسي في عملية التنشئة السياسية من كون أن القيم الثقافية والتلقين السياسي، والذي يتعلق بتعليم أيديولوجيات سياسية معينة تبرر نظاماً سياسياً معيناً يتم تضمينها في المقررات الدراسية. (Coleman, 1965:226).

وليبيا في العهد الملكي تعطينا مثالا واضحا ومهما لدور المقرر الدراسي في تكوين الافكار والمعتقدات السياسية. فبعد الاستقلال كان على ليبيا أن تعتمد على مصر لتوفير الكتب المدرسية وغيرها من المواد، ولقد كان لهذا العامل أثره الكبير على الطلبة الليبيين، فبدلا من خلق الإحساس بالهوية الليبية فإن المقررات الدراسية (المطبوعة في مصر) كانت تحتوي على موضوعات عن التاريخ العربي والقومية العربية، وكانت هذه الموضوعات تمجد فكرة الوحدة العربية والنضال العربي ضد الإمبريالية، ومن أمثلة ما نجده في مقدمة كتاب القراءة للصف السابع:

لقد كنا حريصين على أن يتضمن هذا الكتاب العناصر التي تجعل الطالب يشعر أن روحا جديدة تسرى في كيانه، وتخلق في شخصيته الفخر باللغة العربية والقومية العربية والأمة العربية (El - Mogherbi, 1973: 25)، وفي جزء آخر من الكتاب نفسه، وتحت عنوان «حول إعلام الدول العربية»نجد ما يلي:

اذا كان وطنك هو دولتك التي تعيش فيها فإن الأمة العربية هي وطنك الكبير، أنت عربي أولا، وأمتك الكبيرة تمتد من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي. (El - Mogherbi, 1973: 25 - 26).

ولقد كانت هذه هي الأفكار السائدة في كل من المقررات الدراسية وكتب القراءة في المدارس الليبية كل شيء، حتى وان كان حول ليبيا، يتم ربطه بالقومية العربية والوحدة العربية، وعلى سبيل المثال، وفي أحد دروس كتاب القراءة للصف التاسع، وتحت عنوان «أنا عربي»، نقرأ ما يلي:

أنا عربي. نعم، أقولها بكل فخر وسعادة، أنا لست وحيدا، كل عربي هو أخي في اللغة والدين والشعور والقومية... نعم، أنا عربي من ليبيا. (El - Mogherbi, 1973: 26).

كل كتب القراءة في المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية في ليبيا خلال العهد الملكي احتوت على موضوعات حول القومية العربية والتضامن العربي والوحدة العربية، ففي كتب القراءة للصف الثالث والرابع والخامس يوجد ثمانية عشر موضوعا عن التاريخ العربي والدول العربية، ولم يتم ذكر ليبيا أو الإشارة إليها في أي من هذه الموضوعات، أما كتب القراءة من الصف السابع إلى الصف العاشر فقد احتوت على سبعة وثمانين موضوعا حول التاريخ العربي، الإسلامي والقومية العربية والنضال العربي ضد الامبريالية والصهيونية، ثمانية فقط من هذه الموضوعات كانت عن ليبيا، وهي الأخرى، تم ربطها بقيم الوحدة العربية والقومية العربية والنضال العربي. (El - Mogherbi 1973: 26).

الطالب الليبي من خلال المدرسة والمقرر الدراسي، كون توجهات وقيما مرتبطة بمفاهيم الوحدة العربية والقومية العربية، وفي هذا الاطار كانت المدرسة من أهم العوامل التي دعمت الاحساس القومي العربي في ليبيا، وكان لها تأثير قوي وفعال على الحياة السياسية في ليبيا. لقد بدأ الطلبة ـ متأثرين بهذه القيم والتوجهات وبشعورهم بالثقة في مقدرتهم وحقهم في المشاركة السياسية ـ بدأوا في البحث عن قنوات وتنظيمات ومؤسسات يتفاعلون من خلالها مع الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا. ولكن، ونظرا لعدم وجود البنى والهياكل والمؤسسات التي يستطيع الطلبة الليبيون أن يعبروا من خلالها عن توجهاتهم ومواقفهم السياسية، فإنهم اتجهوا الى الشارع والى المظاهرات للضغط على

الحكومة. لقد كان معظم الطلبة لا يشعر بالولاء تجاه النظام الملكي وسياساته الداخلية والخارجية المحافظة. وكان ولاؤهم وارتباطهم موجها لقيم القومية العربية و الوحدة العربية ومبادئها. ولم يكن الطلبة هم الفئة الوحيدة التي تعرضت لمؤثرات الافكار القومية العربية من خلال عملية التنشئة السياسية، فلقد تعرضت الفئات الاجتماعية الأخرى ـ مثل العمال والموظفين وافراد القوات المسلحة ـ للقيم والتوجهات والمعتقدات نفسها من خلال وسائل الاعلام. فانتشار وسائل الاتصال والاعلام أدى الى امكانية التقاط اذاعة القاهرة وصوت العرب بوضوح في جميع أنحاء ليبيا ـ عكس الاذاعة الليبية التي كان ارسالها ضعيفا. وكانت هاتان الاذاعتان تنقلان الرسائل نفسها وتنشران القيم والتوجهات والمعتقدات نفسها التي تنقلها وتنشرها المقررات الدراسية للطالب الليبي، وبالتالي اتسمت افكار ومعتقدات وتوجهات الفئات الاجتماعية الجديدة في ليبيا بالتوافق في اطارها العام نظراً لاتساق الرسالة ووحدة المصدر بصفة عامة.

**خاتمة**

الشرعية السياسية للنظام الملكي في ليبيا استندت على الخصائص الشخصية والدينية للملك ادريس. ومنذ البداية لم يكن هناك اي ارتباط ايديولوجي بين النظام الملكي وأفراد المجتمع، نظرا لأن النظام الملكي لم يحاول ان يبلور ايديولوجية سياسية واضحة، ونظرا ـ وهو الأهم ـ لأن الظروف التعليمية وانتشار الأمية في المجتمع الليبي في السنوات الأولى للعهد الملكي لم تساعد على انتشار أي إيديولوجية سياسية تلقى قبول وتأييد الفئات الاجتماعية المختلفة. ولكن هذه الظروف لم تستمر طويلا، فالتغير الاجتماعي السريع والتعبئة الاجتماعية قوضت كثيرا من الشرعية الشخصية والدينية للملك ادريس. من ناحية أخرى، فإن التوسع السريع في التعليم، والذي صاحبه انتشار تأثير فكرة القومية العربية في كل المنطقة العربية بما فيها ليبيا، أدى إلى خلق فئة مثقفة تحركها أفكار واهداف وقيم القومية العربية والوحدة العربية.. ولقد خلق هذا نوعا من الهوية والارتباط الايديولوجي بين قطاعات عديدة من المجتمع، وعلى وجه الخصوص بين الطلبة والعمال والموظفين وأفراد القوات المسلحة. هذه الأيديولوجية الجديدة النامية، وجدت نفسها غير متوافقة مع النظام الملكي التقليدي، ولم تجد القنوات والمؤسسات التي تعبر من خلالها عن قيمها وتوجهاتها. ونتيجة لذلك شعرت هذه القوى الجديدة بأن النظام الملكي غير قادر على ترجمة افكارها ومعتقداتها الى سياسات وبرامج عملية.

ولذلك فإن النظام الملكي فقد شرعيته بين هذه القوى الاجتماعية الجديدة، ونتج عن ذلك عدم استقراره وانهياره أخيرا.

## المصادر الأجنبية


Bill, James and Hardgrave, Robert

1973 Comparative Politics: the Quest for Theory, Columbus: Charles E. Merrill Pulishing Company.

Brickman, Ronald

1981 "The Comparative Politics Analysis of Science and Technology", Comparative Politics, Vol. 13, No. 4' 479 - 496.

Coleman, James (ed)

1965 Education and Political Development, Princeton: Princeton University Press.

Dawson, R. and Prewitt, K.

1969 Political Socialization Boston: Little, Brown.

Deutsch, K.

1961 "Social Mobilization and Political Development" APSR Vol. 55, No. 3, 493 - 514.

Easton, David

1965 A System Analysis of Political Life, New York: John Wiley and Sons.

El-Moghrebi, Mohamed Zaki

1973 Arab Nationalism and Political Instability in Monarchical Libya, Unpublished M.A. Thesis (Kansas, State University).

Halpern, Manfred

1964 "Toward Further Modernization of the Study of New Nations". World Politics Vol. 17. 157 - 181.

Higgot, Richard

1983 Political Development Theory. (London: Croom Helm).

Huntington, S.P.

1971 "The change to change: Modernization, Development, and Politics" Comparitive Politics, 3. 283 - 322.

———

1968 Political Order in Changing Societies (New Haven: Yale University Press).

Khadduri, Majid

1963 Modern Libya, Baltimore: Johns Hopkins Press.

Lerner, Daniel

1958 The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East New York The Free Press.

Lipset, S.M.

1959 "Some Social Requisities of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy, "APSR Vol. 53, No. 1. 69 - 105.

Pye, Lucian

1966 Aspects of Political Development. Boston: Little, Brown.

Rouleau; Eric

1969 "Oil and Monarchies Don't Mix" African Report, Vol. 14. 24 - 27.

Rustow, Dankwort

1969 A world of Nations: Problems in Political Modernization (Washington: Brookings Institution.

Shembesh, Ali

1972 The Problem of Ligyan Political Stability During the 1960" M.A. Thesis University of Virginia.

Tullis, F. LaMond

1973 Politics and Social Change in Third World Countries, NewYork: John Wiley & Sons.

استلام البحث فبراير 1992.

اجازة البحث اكتوبر 1993.

# Modernization and the Legitimacy of Political Institutions The Case of Libya: 1951-1969

Mohamed Zahi Mogherbi

This paper deals with the effect of modernization on the Legitimacy of Political institutions. It reviews some of the literature on modernization and its relation to participation and the institutionalization,of political of organizations and acitivities. The paper concentrates on libya as a case study to examine the effects Of social change and mobilization and its contribution to tne crisis of institutionalization and legitimacy of the the libyan regime during the period 1951-1969.

The Paper shows that the advent of technology, the diffusion of culture from other parts of the world had affected the social life in libya. The paper also demonstrates that during the process of modernization, the libyan people were politically socialized toward values and beliefs that were in contrast with the ruling elites, values and attitudes. This ideological contradiction. along with the effect of modernization itself, created a crisis of legitimacy, and that was deepened by the absence of effective means of popular political participation in the decision-making process.

In the long run, the destruction of independent political organizations and the failure to create alternative means of channeling the energies and activities of the socially mobilized, greatly served to produce a legitimacy crisis, political instability and the eventual demise of the monarchical regime in libya.